الدولة الإيرانية الإسلامية والعصر الحاضر
استقصاء الخط الأمامي لصراع الحضارات

كنجي توميتا (Kenji Tomita)

الكلمات الرئيسية
إيران – إسلام - الحداثة الغربية – التحررية - الصدام والحوار بين الحضارات

المتسخلص
إن كثيراً من مظاهر النظام الإسلامي الفريد الخاص بإيران التي نشأت بعد الثورة الإيرانية التي قامت بتوجيه من الخميني تقف في مواجهة قيم الحداثة الغربية.
ويمكن أن ترجع إحدى جوانب المعتقدات الشيعية التي اعتمد عليها الخميني وطورها إلى "الملك الفيلسوف" الذي وصفه الفيلسوف اليوناني أفلاطون. وكأحد قيم الغرب في العصور الوسطى، يكمن هذا المفهوم للملك الفيلسوف عند أفلاطون خلف التخاصم في الغرب في العصور الوسطى والحديثة ويكمن أيضاً خلف الصّراعات بين الشمولية والتحررية في العالم الغربي الحديث، كذلك يكمن في الانقسام الداخلي الذي يحدث في إيران في السنوات الأخيرة.
ويُوضح لنا هذا الانقسام العميق ويجعلنا ندرك بكل الأحوال المخاطر القابعة تحت ظلال التحررية والرأسمالية التي حققت انتصاراتها في الغرب في العصر الحديث وخصوصاً في أعقاب الحرب الباردة.
ويمكن مشاهدة أحد الأمثلة في مقارنة المنطق الذي قدمه الخميني والشيعة ، والذي لعب دورا في التحكم برغبات الإنسان (الرغبات المادية: مثل الجشع والرغبة الجامحة للقوة)، بينما منطق الغرب الحديث يمتاز بتشخيص الطريقة أو الأداة التي تحقق رغبات الإنسان، وفي الحقيقة يرتكز العديد من العلوم الحديثة على هذا المنطق.
وتتبدى بعض مظاهر الاقتصاد الرأسمالي اليوم بإثارة رغبات الإنسان بشكل مستمر (على سبيل المثال الابتكارات التكنولوجية والإعلانات التي تثير الرغبة في تشجيع الاستهلاك)، وهكذا فإن هذا الاقتصاد الرأسمالي قد أظهر مؤخراً نزعة للاندفاع باتجاه تدعيم هذه الصفات كمجرد طريقةٍ أو أداةٍ.

مقدمة[1]

1- الشيعة الاثنا عشرية والخميني

طبقاً لرواية الشيعة الاثنا عشرية، بينما كان النبي محمد يستريح عند نبع "غدير خم" في طريق عودته بعد حجته الأخيرة، عيَّن ابن عمه وصهره علياً، الخليفة الرّاشدي الرابع عند السنة، خليفة له وفقاً لأمرٍ من الله. وتعني تسميته بالخليفة بأنه يخلف كقائدٍ للأمّة الإسلامية، لأن المسلمين يؤمنون بأن محمداً هو آخر الأنبياء ، وعلى هذا فإن الخلفاء الثلاثة الذين سبقوا علياً (أبا بكر وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان) حسب رأي الشيعة هم مغتصبون للسلطة، وهكذا سُلّم منصب القائد بالتسلسل

للأئمة حتى الثاني عشر من سلالة علي، كلٌ عن طريق من سبقه، وقد أطلق الشيعة الاثنا عشرية عليهم اسم "الأئمة" ومع ذلك لم يتولّ أحد من هؤلاء الأئمة الحكم فترة حكم الأمويين والعباسيين ما عدا الخليفة الرابع علي.

واختفى الإمام الثاني عشر عندما كان طفلاً سنة 874م (الغيبة الصغرى)، وقبل هذه الغيبة الأولى عين أربعة وكلاء، ولكن لم يتولَّ أحدٌ بعد الوكيل الرابع عام 941م منصب النائب (الغيبة الكبرى). وبعد هذه الغيبة الكبرى نشأ مفهوم أن جميع العلماء هم نوابٌ للإمام المختفي ، وكانت هذه الفكرة في البداية مجرد طلبٍ للاشتراك في السلطة المنوطة بالإمام، وبعدها فُسِّرت تدريجياً بمعان ذات مدىً أوسع.

وكان المفهوم السائد عموماً خلال حكم القاجاريين أي (الأسرة القاجارية) في القرن التاسع عشر أن العاهل هو الممثل السياسي والعلماء هم الممثلون الدينيون، إلا أن الخميني رحمه الله ذكر في كتابه (ولاية الفقيه) أن العلماء ولا سيما الفقهاء المسلمين يتولون منصب ممثلي الإمام ، ويلعبون دوراً قيادياً ليس فقط في الدين بل وفي الأمور السياسية.

2- فكرة ولاية الفقيه

كانت المعاهدات غير المتكافئة التي تضمنت بند الاستسلام الذي وسّع رقعة البلاد، قد فُرضَت على إيران من القوى الغربية خلال حكم الأسرة القاجارية (1779-1925). ومن أجل الخلاص من هذه الحالة والحصول على اعترافٍ من القانون الدولي، كدولة مستوفية للشروط القانونية، أُجبرت إيران في بداية حكم الأسرة البهلوية(1925-1979) على اعتماد القانون الغربي بينما يمكن للشريعة الإسلامية أن يشتمل على جزئين تقريباً: أحدهما يتعلق بالشعائر الدينية التي تحدد العلاقة بين الأفراد والإله وتسمى العبادات مثل الصلاة، والآخر يحدد طابع العلاقات الإنسانية أو المجتمع ويسمى المعاملات مثل العقوبات ، ومن ناحية ثانية أدى اعتماد القانون الغربي إلى فقدان طابع رسالة الشريعة الإسلامية في حين بقي القانون الغربي معمولاً به.

وردّاً على هذه الأوضاع بيّن الخميني في كتابه ولاية الفقيه بأن جزئي القانون الإسلامي كليهما يجب أن ينقذا، وهذا يتطلب ثورة لتطهير الأرض من السيطرة غير الإسلامية التي نشأت نتيجة الانحرافات منذ تأسيس الدولة الأموية عام 661م، ولإقامة الحكم الإسلامي ، وبعبارة أخرى فإن تأسيس الحكم الإسلامي كان مطلبا سابقا على تطبيق الشريعة الإسلامية ، ونصت النظرية أيضاً على أن إنشاء حكومة إسلامية له هدفان: التخلص من السيطرة الاستعمارية الغربية من أجل تقوية الأمة (الإسلامية) من أجل تحرير الشعب المضطهد، وتشكيل مجتمع يرعى الشعب المتدين، المفكر والفاضل.

من هو المؤهل إذاً لحكم الدولة الإسلامية؟ أشار الخميني إلى أن الفقيه المسلم العادل يأخذ زمام الحكم لسببين: أولاً، باعتبار أن الدولة الإسلامية تُحكم استناداً إلى الشرع الإسلامي، يجب أن يكون الحاكم عالماً في تنفيذ ذلك القانون،أي على الحاكم أن يكون فقيهاً مسلماً. ثانياً، أثناء تطبيق هذا القانون يجب على الحاكم أن يكون عادلاً، وبعبارة أخرى يجب أن لا ينجرف إلى الأهواء الشخصية.

وصف الخميني أيضاً سلطة الحاكم قائلاً إن الدولة الإسلامية التي يقيمها فقيه مسلم عادل، تعادل قيادته قيادة النبي الاجتماعية، ولا تشتمل هذه القيادة على جميع جوانب سلطة النبي محمد، مع أن محمداً كان نبياً وقائداً في نفس الوقت، ولكنه كان النبي الأخير ، وعلى هذا فإن منصب القائد كان ينتقل بتسلسل الأئمة فقط ، وتشمل قيادة الإمام مستويين: الأول في العالم الذي خلقه الله (التكويني) العالم الطبيعي، والآخر في العالم المصطنع (أمور العقلاء الإعتبارية) المتعلق بالاتفاقيات والأحكام التي ابتدعها عقل الإنسان وهي على سبيل المثال القانون والأنظمة الاجتماعية ، وكان يقال بأن الأئمة قادرون على صنع المعجزات في الطبيعة بسبب قيادتهم في العالم (التكويني) الذي خلقه الله وقد أوضح الخميني بالتحديد أن نمط القيادة التي انتقلت من الإمام إلى الفقيه المسلم كان يتعلق بالعالم المصطنع (أمور العقلاء الإعتبارية)[2]. إن العالم المصطنع بالمعنى الواسع هو جزء من العالم الذي خلقه الله ، وهو أيضاً ميدان تتمرن فيه الكائنات البشرية على قوة التحكم بالإرادة الحرة ومسؤوليتها المرافقة.

انظر الشكل(1)

الله -> النبي : 1- منصب النبي (النبوة).

2- منصب الإمام (الإمامة) إلى الأئمة (حتى الغيبة الكبرى عام 941 م).

آ- القيادة في العالم الطبيعي(التكويني) الذي خلقه الله (قادرة على صنع المعجزات).

ب- القيادة في العالم المصطنع وهي للفقهاء المسلمين.

ويرى الخميني أن القيادة في العالم المصطنع التي انتقلت إلى الفقهاء المسلمين تشتمل على القدرة على إصدار القوانين الحكومية (إقامة الحكومة) التي أصدرها النبي كحاكمٍ، بالإضافة إلى القدرة على تنفيذ (الشريعة) التي شرعها الله عن طريق النبي.

اغتناماً لفرصة إصدار قانون العمل في سنواته الأخيرة، عام 1988، أبدى الخميني المزيد من التفسيرات للوصايا الحكومية. فقد بيّن أن الوصايا الحكومية بنظره كانت أهم مظاهر الشرع الإسلامي وكان لها أسبقية على المظاهر الأخرى. وقد سميت القدرة على إصدار الوصايا الحكومية (الولاية المطلقة) أي "القيادة المطلقة" ، إلا أن هناك عدة تفسيرات لتلك القيادة المطلقة في إيران ، أحدها إن للفقيه المسلم في منصب الحاكم -بشرط الالتزام بالأهداف الدينية-الأولوية على الشرع الإسلامي ، وأنه يمتلك القدرة على إصدار الوصايا الحكومية من أجل الصالح العام (مصالح العباد) حتى ولو تضمن حكمه خرقاً للشرع الإسلامي[3] ، ويقول تفسيرٌ آخر إن الفقيه المسلم الحاكم له صلاحية ممارسة السلطة غير المحدودة التي تمتع بها النبي والأئمة كقادةٍ اجتماعيين إلا إذا وجدت البيِّنة، مثلاً على القدرة على إعلان الجهاد الهجومي، مع أن القانون الإسلامي يتمتع بالأولوية على الحاكم[4].

في الختام، ناقش الخميني تأسيس الحكومة الإسلامية، وتطبيق الشريعة الإسلامية باعتبار أنها تمتُّ إلى العلاقات الإنسانية، وهو الطابع الذي فُقِد باعتماد القانون الغربي، بالإضافة إلى العلاقة بين الله والأفراد تحت جناح فقيه مسلم عادل له الحق في إصدار الأوامر الحكومية، وهكذا ربما يُعتبر الخميني قد بحث خلاص الشعوب المضطهدة بالتخلص من الحكم الاستعماري الغربي وخصوصاً تدخل الولايات المتحدة، وبتقوية الأمة الإسلامية ، بالإضافة لذلك يجب الإشارة إلى أن إقامة دولة إسلامية يؤدي إلى تأسيس مجتمع يُنشئ شعباً متديناً مفكراً أخلاقياً، وبمعنى آخر "مجتمعاً فاضلاً" بقيادة فقيه مسلم يعرف إرادة الله جيداً.

3-تأسيس مجتمع فاضل

لقد أشرنا إلى أن مفهوم الخميني عن المجتمع الفاضل كان يعتمد على مفهوم الملك الفيلسوف الذي أطلقه أفلاطون في "الجمهورية". وفي بحثه عن المدنية الفاضلة، كان أبو النصر الفارابي (المتوفى عام 950م) الذي منحه المجتمع الفلسفي الإسلامي لقب السيد الثاني بعد أرسطو كان متأثراً بالفكر اليوناني القديم وخصوصاً بمفهوم أفلاطون عن الملك الفيلسوف، وهذا ما انتقل إلى الفلسفة الإسلامية كتوجهٍ عام ، وكشابٍّ مهتمٍ بفلسفة التصوف الإسلامي أي (العرفان) ، أصبح الخميني على درايةٍ بمفاهيم "الإنسان الكامل" التي اقترحها ابن العربي (1165-1240) والمدينة الفاضلة للفارابي من خلال كتابات ابن العربي والملا صدرة (1640-1571)[5].

ما هي إذاً المدينة الفاضلة التي وصفها الفارابي؟ تخدم المقتبسات التالية من فصل كتاب فلسفةٍ دراسي عن الفارابي حرّرته وزارة التربية والتعليم الإيرانية كمخططٍ عامٍّ.

تحتاج الكائنات البشرية لتأسيس مدينةٍ (مجتمعٍ) لإرشادها لأسمى الفضائل، لأنه لا يمكن لأحد بمفرده أن يحصل على حاجاته الأساسية ، ففي مثل هذه المدينة، يلعب الأفراد أدواراً مختلفة. ... (ومن بين هذه المدن) فإن المدينة الممتازة هي تلك التي يكرّس الناس فيها أنفسهم لتأدية واجباتهم وإقامة (الفضيلة) وباختصار، تقديم السعادة للمدينة، هذا ما ندعوه المدينة الفاضلة" (الكلمات التي بين قوسين هي تعليقاتي).

وبالإضافة إلى الروحانية العظيمة والنبل يجب أن ينعم قائد المدينة الفاضلة بقدرةٍ كبيرة وفضيلة كافيةٍ لإنجاز الواجبات المهمة، وباكتساب مستوىً عالٍ من التفكير، يجب أن يكون قادراً على اكتشاف مصالح الشعب و(الأحكام) و(الشريعة) ويشرحها لكل الناس بوضوح لكي يزود المجتمع بما يحتاجه لتأسيس النموذج المقدس.

وبهذه الطريقة، يقدّم "قائد المدينة الفاضلة الخير للناس ، ولتحقيق ذلك يجب عليه أن يحرز أعلى درجات النعيم الإنساني، وهي المرحلة التي يستطيع فيها الفرد أن يتواصل مع (العقل الفعال) الذي أي "الملاك".

ولهذا، "فإن إجراءات وأفعال قائد المدينة الفاضلة هي السياسة التي تحقق الخير والعدل في المدينة بما يتفق مع (الأحكام) و(الشريعة) القائمة على الإيحاء الروحي والمعرفة والإلهام ، وتوزع الأعمال والفنون والحرف على السكان حسب مهاراتهم وقدراتهم، وبهذا الترتيب للخير يعزز المقيمون فضائلهم وصفاتهم ويظهرون

تلاؤمهم بسعادة في الدنيا والآخرة ، إنها تلك السياسة الفاضلة، التي لا يمكن أن تحدث إلا بتوجيهات القائد"[6].

باختصار، تحتاج الكائنات البشرية إلى إقامة مجتمع لتعزيز فضيلتهم، وهذا يعني أن الكائنات البشرية تستطيع أن تحقق الفضيلة والسعادة فقط كأعضاء في مجتمع يعملون فيه معاً للبحث عن الخير المشترك. وقد شرح الفارابي بأنه من بين مثل هذه المجتمعات والأمم، فإن الدولة الأنبل هي تلك التي يديرها القائد بأحسن فضيلة وأقوم عقل.

وبيّن الفارابي أيضاً أن قائد المدينة الفاضلة يجب أن يكون نبياً من حيث المبدأ، ولكن بعد وفاة آخر الأنبياء ، فإن دقة القيادة قد أودعت بيد خلفائه ، إذاً ما هي الشروط المطلوبة لمثل هؤلاء الخلفاء؟ تقدم المقتبسات التالية من تعريف المدينة الفاضلة في ترجمة يابانية حديثة لـ ماساتاكا تاكيشيتا (Masataka Takeshita):

1- أن يكون حكيماً

2- أن يكون عارفاً بالقانون والأعراف والأنظمة الاجتماعية التي يستعملها الحكام الأولون (الأنبياء) ولا يتوانى أبداً عن اتباع مثل هؤلاء الحكام الأولين في كلِّ الأفعال.

3- أن يمتلك أعلى القدرات الاستنتاجية للتعامل مع قضايا لا تتلاءم معها قوانين الأجداد واتباع الحكام الأولين في مثل هذه الاستنتاجات.

4- أن يمتلك أعلى القدرات الفكرية والاستنتاجية للتعامل مع حالاتٍ جديدةٍ لا يتلاءم معها أي عرف للحكام الأولين أو الأنبياء، وأن يكون قادراً على استخدام القدرات الاستنتاجية لمتابعة التطوير في المدينة.

5- أن يكون قديرا في الخطابة لجعل الناس يمتثلون للأحكام التي وضعها الحكام الأولون واستُدِلّ عليها فيما بعد وفقاً لأمثلتهم.

6- أن يكون قوياً بما يكفي لخوض الحرب ، وعارفاً بالتقنيات القتالية[7].

وفي الحقيقة، الأرقام من 2 حتى 5 من هذه الشروط تتناسب فعلياً مع سجايا الفقهاء المسلمين. وقد بيّنا أن مفهوم الخميني في ولاية الفقيه مرتبط مع مفهوم الملك الفيلسوف عند الملا صدرة والفارابي إلى مفهوم أفلاطون عن الملك الفيلسوف[8] ، كما تفيد هذه الشروط أيضاً كدليلٍ داعمٍ في اقتفاء حجة الخميني رجوعاً إلى مفهوم الفارابي عن المدينة الفاضلة[9].

العلاقة مع القيم العصرية المهيمنة

1-العلاقة مع التحررية

كيف يتعلق مفهوم الملك الفيلسوف في الفكر السياسي للخميني بالقيم الغربية الحديثة وتحديداً التحررية؟ للإجابة على هذا السؤال يجب أن نتذكر حقيقة أساسية في التطور التاريخي للفكر الغربي. فالقيم الغربية الحديثة التي تمثلها التحررية قد تطوَّرت بقلب ترتيب القيم التي انتقلت من أفلاطون وأرسطو إلى فيلسوف علم الكلام توماس أكويناس(Thomas Aquinas 1225-1274) واستمرت مسيطرة حتى العصور الوسطي . انظر على سبيل المثال ما أثبته يا سونوبو فوجيوارا في كتابه

جيوشيوغي – نو ساي كينتو "إعادة النظر في التحررية".

عرّف أفلاطون الرجل الصالح كفردٍ يدير أفعاله بالفكر وبفضيلةٍ منطقيةٍ وبشجاعةٍ ظاهرةٍ وبفضيلةٍ روحيةٍ واعتدالٍ وفضيلةٍ محركةٍ في وقتٍ يحافظ فيه على الانسجام الكلي والتماسك في هذه الفضائل ، وعرّف الرجل السيئ بأنه الذي اختلّت عنده الفضائل أو انعكست كما هو الحال في الرجل الذي سيطرت شهواته على المظاهر الأخرى.
وصنّف أرسطو أيضاً حياة الإنسان بتمتعيّة أو فعّالة أو تأمليّة، وأظهر أن الحياة التمتعيّة كما هي في حالة الحيوانات الأخرى هي حياةٌ مكرّسةٌ لإشباع الرغبات.
وعلى العكس فإنّ التحول من قيم العصور الوسطى إلى العصور الحديثة يتمثل بقلب ترتيب القيم، كالحالة التي سماها أفلاطون بالطابع الشهواني المسيطر على الآخرين، أو تلك التي دعاها أرسطو الحياة التمتعيّة، وأصبحت مقبولة ، وعلى سبيل المثال، بيَّن نيكولو دي بيرناردو ميكيافيللي (Niccolo di Bernardo Machiavelli) أنه حتى زمنه كان الناس يتساءلون كيف يجب عليهم أن يعيشوا ، وتجاهلوا كيف كانوا يعيشون؟، لقد بيّن أن الكائنات البشرية كانت أنانية، حيث أن طموحاتهم وجشعهم لا تشبع أبداً، في حين أن السياسة تضم إلى حدٍّ ما معايير مصممة لتقديم ترتيبٍ محددٍ لمثل هؤلاء الكائنات البشرية أكثر من جعلهم فاضلين، وعملياً أعطى موافقته لطموحات وجشع وغرور الكائنات البشرية.
لقد طوّر توماس هوبز (Thomas Hobbes 1588-1679) هذه الرؤية بشكل أكبر، وبيّن أن كل شيء ضروري لحفظ الذات هو خير ، وكل شيء مكبوت هو شرّ، لذا فإن الفرق بين البشر والحيوانات لا يكمن في العقل بل ولا يكمن في شيء سوى المعايير، وبالتالي فإن العقل يأخذ مكانه كمعيارٍ لإنجاز هدف لا يختلف عما هو في الحيوانات.
عكست هذه النقطة النهاية التامة لمفهوم نظام القيم التقليدي الذي مثّله أفلاطون، ونظراً لدعم هذا النظام التقليدي للمجتمع المؤلف من الحاكم والرعية، فقد لقي تحدياً من قبل العصر الحديث، واعتبرت التحررية امتداداً لهذا التحدي[10].

باختصار، ما هي فكرة التحررية؟ يعرّف شوجي يوشيزاكي (Shoji Yoshizaki) المبدأ الأساسي للتحررية في مؤلفه (ريبيراريزمو-كو نو جيو نو كيرو) أيالتحررية- مفترق الطرق للحرية الفردية كالتالي: لا يبحث التحرري عن أي نظريةٍ سياسيةٍ تقدم للأفراد طريقة عيش معينة مهما تكن فاتنة، وهو ضد أي طابع اجتماعي يفرض هذا المثل الأعلى.
ومع ذلك فقد قام بالدفاع التالي من أجل هامشٍ للتحررية: تشمل التحررية رؤية مفادها أن المبدأ العام رغم أنه يتحاشى فرض مبدأ الخير المشترك لكي تزدهر

الشخصيات من خلال التنوع، فإن فرض مبدأ الخير المشترك قد أدّى إلى نشوء الشمولية، وهناك رؤية أخرى بأن المبدأ العام يركّز على القبول بوجود الخير المشترك في مجالٍ محددٍ يحتاج لأن تكون القوانين الاجتماعية أو العدالة مقبولة، وتبقى هناك رؤية أخرى بأن المبدأ العام يمنع القهر السياسي ولكنه يركز على التبادل العام للقيم.

بيّن يوشيزاكي(Yoshizaki) أيضاً ما يلي:

الإجابة على سؤال كيف يجب أن يعيش الكائن البشريٌ يجب أن يقرره كل فرد، وأن فرض الحل الاجتماعي على الأفراد هو إهانةٌ كبرى وإنكارٌ لكرامة الإنسان، ولهذا تتحاشى التحررية الاكتمال القائم على الرأي القائل بأن بلوغ السعادة يتحقق من خلال ممارسة حياة مثالية أخلاقياً وأن الأمة تستعمل التشريعات لإرشاد الناس إلى الطريق الصحيح الذي يركز على بلوغ الحياة الخيرة بالاستعانة بالكمال الشخصي والأخلاقي للأفراد والمجتمع ، ومن أجل تبرير القرارات والأنظمة السياسية، تتبع التحررية فكرة عدم السماح بوجود أي معيارٍ محدّدٍ لكمال الكائنات البشرية[11].

وتكشف هذه الآراء بأن التنافس بين الفكر السياسي للخميني المتأصل في مفهوم أفلاطون للملك الفيلسوف ، والقيم الأساسية للغرب الحديث من حيث الجوهر ، هو نفس التنافس بين الغرب في العصور الوسطى والحديثة ، وحسب هذه العمومية، عندما تولى الرئيس محمد خاتمي منصبه عام1997م أعلن بكل إعجابٍ أن الثقافة الإيرانية تتعارض كلياً مع الثقافة الغربية الحديثة، ولكنها يمكن أن تتوافق مع الثقافة الغربية في العصور الوسطى على الرغم من الفروق الدينية المتمثلة بالمسيحية والإسلام[12]، ويقدّم كئيشي سايكي (Keishi Saeki) شرحاً إضافياً: لقد استمرَّت روح التحررية المدنية أو روح الأخلاق والفضيلة المتأصِّلة في اليونان القديم بتكوين أساس الغرب الحديث حتى القرن التاسع عشر ، وهذا يعني أن الفكر السياسي للخميني يناقض قيم ما بعد القرن العشرين في تضاؤل روح الحرية المدنية، وبعبارة أخرى ، قيم الولايات المتحدة الأمريكية التي تسيطر على العالم "في العصر الحالي"[13].

2-وجهة نظر الخميني (الشيعة)

وفقاً للإسلام (الشيعي) يتكون الإنسان من الجسد أو المادة والروح التي هي نفخة الله، والله يحل في روح الكائنات البشرية، ولهذا يستطيع البشر أن يفرِّقوا بين الخير والشر ويميلون في (فطرتهم) نحو الخير ، ومن جهة أخرى يجعل الطابع المادي للكائنات البشرية الناس جشعين و أنانيين. وبكلمة أخرى، يُعتبر الكائن البشري ممتلكاً لخصائص كلٍّ من الملائكة والدواب ويقف بينهما، أو يمكن أن يكون أحدهما[14].

أشار الخميني كتلميذٍ في الفلسفة الصوفية (العرفان) لضرورة معرفة الذات والأخلاق ، ومعرفة الذات ليست مجرد معرفة السمات المادية للنّفس بل أيضاً السمات الروحية وما يتعلق بمعرفة الله ، ومعرفة أن الله لم يخلق الكائنات البشرية بدون غاية، لذا كان واجب البشرية أن تبلغ غاية الله، وهي أن تصبح كائناتٍ بشريةٍ كاملةٍ، ويجب أن يجاهد الناس للتقرب من الله عن طريق تحسين أنفسهم وتنقيتها

وتهيئتها لتعزيز الروحانية والتدرب على التحكم بالنفس في طرح الرغبات المادية جانباً، ويقدم الشاهد التالي وصفاً لمعرفة النفس:

لكل كائن مستوىً مختلف من الكمال، فالشجرة التي لا تحمل ثماراً أقل مستوى في الكمال من شجرة التفاح. وإذا لم تنتج شجرة التفاح أي ثمار لسببٍ ما، فإنها لم تكشف بشكلٍ كاملٍ عن طاقتها الكامنة أو تبلغ كمالها... وكالأشجار تماماً، إذا ظلّت الكائنات البشرية في نفس مستوى الحيوانات التي ليس لها إلا الأكل والشرب وبناء مساكنها والبحث عن الملذات والسعي للحفاظ على النوع، فإنها لا تكشف عن طاقتها الكامنة أو تبلغ كمالهما... علماً بأن جميع الكائنات البشرية قادرةٌ على بلوغ الكمال ، فمثل هذه القدرات كامنةٌ عند الأطفال وعندها لا يختلف البشر عن الحيوانات. ويمكن للكائنات البشرية اختيار طريق الصواب وتنمية المواهب والطاقات الكامنة التي أنعم الله عليهم بها وأن يعبِّدوا الطريق لوضعٍ أفضل، قد يفوق وضع الملائكة. بينما إذا اختاروا الطريق الخطأ يصبحون أقل شأناً من الحيوانات ... والروح نبعٌ لا ينضب ترشد الناس إلى الكمال، وليست الروح مادية وهي تنشئ الشخصية، بينما الجسد هو أداةٌ لحمل الروح، ويلعب دور الحمار كما يُقال ، ويمكن للروح أن تتحرر من قيود الجسد بتقويتها بالعبادة وطاعة الله وأداء الواجبات الدينية، فإذا حافظ الكائن البشري على هذه الممارسات فمن المحتمل أن يتراجع عن اعتماده على العالم المادي، ويسير قدماً نحو تنقية الروح باتجاه المملكة المقدسة[15].

لقد بيّن الخميني في فكرةٍ مشابهة في كتابه "الجهاد الأكبر" الذي يُدرَّس فيه طلاب العلم موضوع الصراع ضد النفس نحو الروح النبيلة والمسؤولية.
كتب الخميني في "الجهاد الأكبر":

لقد أرسل الرسل لتعليم الناس وتطويرهم ، ومنع الأخلاق القبيحة والتلوث والسلوك البذيء ونشر الفضيلة الصالحة والأدب... إن أولئك الذين يدرسون في المدارس الدينية ويريدون أن يلعبوا أدواراً قيادية في المجتمع مستقبلاً يجب أن لا يكتفوا بحفظ كمية معينة من المصطلحات الفنية (في الشريعة الإسلامية)، وكما أنك ستواجه الصعوبات في دراستك للقانون الإسلامي (الفقه) و(أصول الفقه) الإسلامي، كذلك ستواجه بأنواعٍ من المشكلات التي يجب أن تعالجها من أجل تحسين الذات ، وعندما تتقدم في اكتساب المعرفة (الشرعية) قم بخطوةٍ أكبر نحو التحكم برغباتك الأنانية ، وقوِّي روحك واكتسب النبل الأخلاقي ، وتعلَّم بأن تكون روحانياً ومتديناً. إن تعلم هذه الأمور من الفقه الإسلامي وأصوله هو في الحقيقة أول خطوةٍ نحو تنقية (نفسك) وتعلُّم الفضيلة والأدب والمعارف الإلهية... وحيثما وجد عالمٌ عادلٌ ومتدينٌ ومفكّرٌ في جماعةٍ أو مدينةٍ أو منطقةٍ فإن وجوده يؤدي إلى التربية والتعليم حتى ولو لم يكرِّس نفسه للعمل الدعوي التقليدي أو التنوير[16].

وقال أيضاً في كتابه ولاية الفقيه:

يحتوي الشرع الإسلامي على قوانين وأحكام أقام المجتمع من خلالها شكلاً من النظام... وهناك وصايا وأنظمة في كل خطوة على الطريق التي تضبط به الكائنات البشرية أنفسها. والشخص الكامل والخلوق والمفكر هو قانونٌ يسير على هيئة إنسان، ومنفذٌ طوعي وذاتي للقانون ، ومن الواضح أن الإسلام يبذل قدراً كبيراً من الجهد فيما يعلق بالحكومة والعلاقات السياسية والاقتصادية للمجتمع من أجل تطوير الناس المحنّكين والخلوقين والمفكرين[17].
وأعلن أيضاً في وصيته الأخيرة التي كتبها بعد الثورة:
أن الإسلام والحاكمية الإسلامية هما ظاهرتان مقدستان وإحداثهما هو أفضل طريقةٍ لتأمين سعادة المؤمنين، إذ أن لهما القدرة على هزيمة الطغيان والقضاء على النهب والفساد والاعتداء، وعلى إرشاد الناس إلى الكمال المنشود[18].

ويرى الخميني أن الإنسان كائنٌ قادرٌ على التحكم في الأنانية وفي الرغبة في الأشياء المادية أو القوة، وعليه أن يناضل ليثقّف نفسه ويضبطها ويحسنها من خلال الإذعان للقانون الإسلامي الإلهي، ويجاهد نفسه ليبلغ الغاية من خلقه، فيصبح إنساناً كاملاً تصبو إليه الروح ويكون نفخة الله .

الشكل (2)[19]

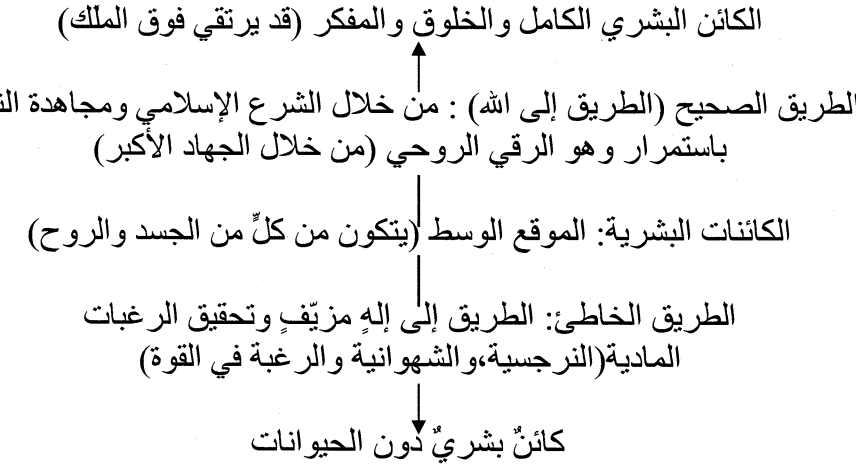

ومع ذلك فالكمال الإنساني كقدرٍ يجب أن يُتابع ليس من قبل الفرد فحسب بل ومن قبل المجتمع أيضاً بتوجيه من الفقهاء المسلمين الذين يتحدثون باسم الإله ، فعلى سبيل المثال، رغم أن اقتداء الفرد بالشرع الإسلامي مطلوبٌ لمتابعة هذا القدر، فإن حقيقة مخاطبة الشرع الإسلامي للعلاقات بين البشر كذلك للعلاقة بين الفرد والإله تدل على طبيعتها الاجتماعية ، بالإضافة لذلك فإن مجمل الرعايا المسلمين الذين ليسوا مخوّلين بحق تفسير القانون، عليهم أن يتابعوا تفسيراته طبقاً للفقيه الأعلى أو المرجع (مرجع

التقليد) لأن هذا الحق هو مجال خاصٌّ بالفقيه المجتهد ، وبمعنى آخر، لا يمكن للفرد بلوغ قدر الكمال ، بالإضافة لذلك، فإن النظام الأخلاقي الخاص بالمسلمين (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) الذي شدَّد عليه الخميني يشجِّع بالضرورة على إيجاد مجتمع فاضلٍ قائمٍ على العلاقات الإنسانية حيث لا تتضّح فيه خصوصية الفرد وحريته.

3- المعرفة المشتركة

إذاً, كيف ينظر مؤيدو التحررية (الولايات المتحدة) إلى فكر الخميني؟
يدّعي الإعلان الأمريكي للاستقلال:

" نحن نعتبر هذه الحقائق جلية بذاتها، بأن جميع الناس قد خلقوا متساويين، وقد منحهم خالقهم حقوقاً أصيلة، من بينها الحياة والحرية والبحث عن السعادة- وقد أُنشئت الحكومات من أجل تحقيق هذه الحقوق وهي تستمدُّ قوتها العادلة من قبول المحكومين..."[20]

ويقال بشكلٍ عام إن أساس هذه الفكرة جاءت من الفيلسوف الإنكليزي جون لوك (John Locke1632-1704) في "بحثيه عن الحكومة المدنية[21]"، وخصوصاً في القسم الأخير بعنوان "مقالة تتعلق بالأصل الحقيقي واستمرار ونهاية الحكومة المدنية". ويمكن أن يتلخص فكر لوك كما يلي:

الدولة الطبيعية السابقة لإقامة المجتمع السياسي هي دولةٌ يتمتع فيها الناس بحريةٍ كاملةٍ ضمن حدود قوانين الطبيعة (العقل). وإن الحرية الطبيعية التي تسمح للناس بأن يتصرَّفوا كما يرونه مناسباً، هي دولة لا يتقيد الناس فيها بأي شيء ما عدا قوانين الطبيعة (العقل). والناس أيضاً في دولتهم الطبيعية مستقلون ومتساوون مع بعضهم. وتجبرهم قوانين الطبيعة على أن لا يؤذوا حياة أحدٍ أو حريته أو ممتلكاته، فكل ذلك يدخل ضمن الحقوق الطبيعية التي يتمتع بها كل فرد، وتضم الحقوق الطبيعية أيضاً حق المطالبة بالتعويض أو رفع دعوى قضائية لإنزال العقوبةٍ بالذين ينتهكون الحقوق الطبيعية ، ومع ذلك، لا تؤمّن هذه الحقوق في الدولة الطبيعية بشكلٍ ثابتٍ أو لائقٍ، لذلك ينصِّب الناس حكومة مدنية ويتركون أو ينقلون إلى الحكومة بعض حقوقهم الطبيعية ، مثل المطالبة بالتعويض أو العقوبة علماً بأن حق الحياة والحرية والتملك هي حقوق طبيعية وأساسية للأفراد، إن الهدف من الحكومة المدنية هو حماية هذه الحقوق الأساسية، وقد كانت قدرة الحكومة قبلها محدودة[22].

وقد سمّيت هذه الحقوق الأساسية في أواخر القرن العشرين "حقوق الإنسان[23]".

ووضع إعلان الاستقلال للولايات المتحدة حق البحث عن السعادة في مكان حق التملك، وهو أحد الحقوق الثلاثة الأصيلة التي اقترحها لوك ، ويقال إن فكرة البحث عن السعادة قد سيطرت على فكر رجل القانون السويسري بورلاماكي(J.J.Burlamaqui) والذي يبدو مشابهاً لفكر الخميني في بعض

المواطن، مثل أنه من الواضح أن الله أراد الكمال في خلق الكائنات البشرية، وأن الاهتمام بالروح له الأولوية على الجسد[24].

ومع ذلك يلقي هذا التشابه الضوء على (الفروقات البنيوية) بين فكر الخميني والفلسفة وراء تأسيس الولايات المتحدة، لقد حدّد إعلان الاستقلال للولايات المتحدة أن حق البحث عن السعادة هو حقٌ أساسي بالنسبة للفرد، وبذلك يُجبر الأفراد والحكومات على عدم التدخل بحق البحث عن السعادة لكل فرد، وهذا يعني النطاق الخاص للفرد ، ويعلن أيضاً أن الحكومات أقيمت لتضمن الحقوق الأساسية للأفراد، في هذه الأثناء يقول الخميني: أن يصبح الكائن البشري إنساما كاملاً، وهو ما يسعى إليه الفقهاء المسلمون، هو الهدف الاجتماعي المشترك الذي يجب السعي لأجله ومن أجله أقيمت تلك الحكومات لتلبية مستلزمات هذا الهدف وخصوصاً تطبيق الشريعة الإسلامية.

إن التحررية والديمقراطية الأمريكية لا تتوافق أيضاً مع مفهوم أفلاطون للملك الفيلسوف والذي تجنبته الحكومة الديمقراطية، وبينما استخدم الألمان النازيون الفكر الأخلاقي والسياسي لأفلاطون للدفاع عن أنفسهم والهجوم على التحررية والديمقراطية والشيوعية[25]، فإن الجانب المتحرر والديمقراطي في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قد انتقد فكر أفلاطون لاحتمال دعمه للنازيين وشمولية السوفييت، مبيناً على سبيل المثال، أن أفلاطون قد وصف في أطروحته الأساسية أن التحول كالشر والسكون كالخير، أو أن ذلك التحول يدل على الانحراف عن الخير وعلى الفساد والتدهور الأخلاقي ، وأشير أيضاً إلى أن الأمة المثالية التي اقترحها أفلاطون ينجم عنها الشمولية للسبب التالي: لقد كوّن أفلاطون فكرة الأمة المثالية كوسيلة لمنع التحول السياسي والانحطاط والفساد المرافق لمثل هذا التحول. ولكنه في الحقيقة متجذرٌ في النتاج الفكري لفجر التاريخ اليوناني ويتجه نحو الماضي، في مثل هذه الأمة، تأخذ الفئة الحاكمة دور الراعي وكلب الحراسة، وهي متميزةٌ تماماً عن الفئة المحكومة التي هي كالماشية تتبع الراعي وكلب الحراسة، علاوة على ذلك يُنظر إلى أقدار الأمة والفئة الحاكمة على أنها شيءٌ واحد[26].

هذه الملاحظات تكون صحيحة إلى حد كبير في المجتمع الذي اقترحه الإسلام والخميني، علاوةً على ذلك، ليس هناك شكٌ بأن المجتمع سيوصم بأنه شمولي من قبل الولايات المتحدة والأحزاب التحررية الأخرى، لأنه يفرض مجموعةً معينةً من القيم من أجل طريقة واحدة للحياة تهدف المجتمع بأكمله.

لقد أقيم مجتمع الولايات المتحدة الأمريكية ذوالأمة المتحررة القائدة على القيم الغربية الحديثة التي نشأت بإسقاط نظام قيم أفلاطون.

إذاً كيف ينظر إلى مجتمع الولايات المتحدة الأمريكية من جانب الخميني؟ كما يقول:

(نحن فخورون بأن أعداءنا هم أعداء شعوب العالم المضطهدة وأعداء الإسلام). إنهم قساةٌ ولا يمنعون أنفسهم عن أي خيانةٍ أو جريمةٍ تتلاءم مع أهدافهم الإجرامية الشريرة، حتى إنهم يهجمون على حلفائهم من أجل أهدافهم القذرة

والحفاظ على موقعهم المتحكم، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية التي هي أمة إرهابية تشعل النار في كل مكانٍ من العالم.[27]

يمكننا القول إن الخميني قد رأى أن الولايات المتحدة مجتمعٌ فاسدٌ، حيث أن روح الإنسان، التي يجب أن تتحسن، تتدهور في الحياة العامة، وحيث أن إشباع الرغبات المادية التي هي نفسها في الحيوانات أساساً مسموحةٌ باسم الحرية ضمن الملكية الشخصية للأفراد، وتُتّبع بقسوة بحجة مبدأ المنافسة.

نقاش في إيران

1- خطاب محمد خاتمي

تجسد مبدأ الخميني في ولاية الفقيه في الدستور الجديد عقب الثورة الإيرانية عام 1979م كمبدأ يوجِّه المؤسسة الجديدة، وتولى الخميني منصبه كقائدٍ أعلى، وكانت تحت إمرته البنية الحكومية المؤلفة من الهيئات القضائية والتنفيذية والتشريعية.

وفي هذه الأثناء، تطورت النزاعات الصغيرة على الحدود مع العراق بعد الثورة مباشرةً إلى حرب الثماني سنوات العراقية الإيرانية، التي نشبت بغزوٍ عراقي واسع لإيران في أيلول عام 1980م. اعتبر العراق الذي كان تحت حكم حزب البعث الدنيوي المؤيِّد للاشتراكية والقومية العربية القائمة على المفهوم الغربي للقومية، أن الحرب هي بين العرب (العراق) والفرس (إيران)، بينما رأى الخميني أن الحرب هي بين الإسلام والكفار[28].

ازداد ضعف إيران العسكري عندما وضعت الحرب الباردة أوزارها ولم تعد الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى الاتحاد السوفييتي، ليمارس ضغطه العسكري على إيران بشكل مباشر، وحزن الخميني من قرار مجلس الأمن الدولي بوقف إطلاق النار ، الذي كان على إيران أن تقبله في تموز/يوليو عام 1988م ، قائلاً بأنه أسوء من احتساء السم ، وتوفي في الثالث من حزيران/يونيو عام 1989م ، بعد سنةٍ من وقف إطلاق النار. وانتقل منصبه كقائدٍ أعلى إلى علي خامنئي الذي كان تلميذاً للخميني ورئيساً طبقا لنظام "ولاية الفقيه" الجديد.

تولى السيد محمد خاتمي منصب الرئيس في عام 1997م ، عقب نهاية فترة الثماني سنوات لعلي أكبر هاشمي رفسنجاني، الذي تولى الرئاسة عندما تولى خامنئي منصب القائد الأعلى وانتخب خاتمي بالأغلبية حاصداً على وجه الخصوص أصوات النساء والشباب الذين لم يعيشوا أيام الثورة. لقد كان فقيهاً مسلماً وخبيراً في الفكر السياسي الغربي ، وقد اقترح إجراء حواراً للحضارات مع البلدان الأجنبية، بينما ناقش مع الشعب الإيراني مفاهيم مثل "إيجاد مجتمع مدني" و"حكم القانون" و"حرية الفكر والتعبير" وهو ما أوجد شيئاً مشتركامع القيم الغربية الحديثة ، لقد وجدت الحركة من أجل"حرية الفكر والتعبير" بشكل خاص أصداءً في الأجيال الفتية ، واستدرت رداً انتقادياً للحالة الراهنة لنظام ولاية الفقيه الذي استمرَّ في تأييد تطهير القيم الغربية وتأسيس المجتمع الإسلامي، لقد واجه نظام ولاية الفقيه مقاومة بعد عشرين سنة من الثورة وعشر سنوات منذ وفاة الخميني.

ما هو فكر خاتمي؟ تعطينا الأحاديث التالية بعض الأفكار.

إن التنافس (الغربي) مع الثورة الإسلامية (في إيران) قائمٌ على مبدأ الحرية. ...ويقول الغربيون : إنه بإمكان الكائنات البشرية أن تتصرف وفقاً للإرادة الحرّة، وهذا منسجمٌ مع الطبيعة البشرية الأساسية. إن الحرية بالطبع مقيدة ومحدودة، وإن القيود الموضوعة في الغرب ليست أكثر من عدم خرق لحرية الأشخاص الآخرين[29]، ويقرّر الناس أيضاً مثل هذه القيود مع النوايا والظنون، وبمعنى آخر، تضع الجماعة صاحبة الأغلبية (في حكم الأغلبية) الخطوط الفاصلة للحرية وتضع قيودها أي القوانين.... وهذا يشير إلى أن ما هو مطلوب (من قبل الغربيين) يفتن الميول البدائية للبشر وينسجم معها ، فالناس لا يحتاجون إلى اكتساب مثل هذه الميول، فقد زوِّدوا بها بشكل طبيعي. ...
في هذه الأثناء، يعتمد النظام المنبثق عن ثورتنا (في إيران) على ما تكتسبه الكائنات البشرية من خلال صبرها وجهودها، على سبيل المثال، نحن نعتبر أن التقوى هي أساس كل شيء علماً بأن التقوى لا تسكن في شخصيتنا أو خُلُقنا وحدها.... بل إنها تحتاج إلى صبرٍ وجهدٍ.

لقد قدّر الخاتمي قيمة الحرية قائلاً، "(في الحقيقة) لا يوجد شيء فتن الكائنات البشرية مثلها، وإن حياة الإنسان تتجه دائماً نحو ذروة الحرية".
وهنا يجب علينا أن نلاحظ بأن كلاً من الخميني والغرب الحديث مختلفان حول المعنى الذي أعطياه للحرية، فالحرية كما عرفها الخميني هي التحرر من الرغبات المادية، بينما عرف الغرب الحديث الحرية بأنها إشباع للرغبات المادية، ووفقاً للخاتمي :

إن العدو (للنظام الإيراني) في العصر الحاضر هو النظام الغربي الذي يغري الناس بحرية المأكل والملبس والكلام والتفكير والعيش، والذي يهدف إلى تحقيق هدف الإنسان في الحياة بالتمتع بالثروة المادية وانتهاز الفرص التي تُعتبر مثل هذا الطريق في الحياة هو الطريق لبلوغ الهدف الأسمى المقدس للبشر ، وهو الحرية ، التي تستخدم الميول الطبيعية الفطرية للناس لبناء نفسها، وهذا يغري معظم الناس على الرغم من أنهم أبعد ما يكونون عن الحرية الحقيقية ، وفي مثل هذا العالم (العالم في العصر الحاضر حيث تهيمن عليه قيم الغرب الحديث) نكافح من أجل التحكم بالذات والاعتدال وتعزيز الفضيلة التي هي ثمرة جهود المرء، والبحث عن نظامٍ يعتمد على عليها....
إننا نحتاج أن نكون محصنين ضد القيم الغربية (التي لا تحتاج إلى صبرٍ أو جهدٍ لنيلها كما أنها متوافقة مع ميول الإنسان الفطرية). وبمعنى آخر،... نحتاج أن نمتلك نوعاً ما من العلاقة والتواصل مع أولئك الذين لديهم رؤىً تختلف عن رؤانا، بل وتعاكسها ، ومن أجل أن نكون محصنين نحتاج إلى أن نفهم الإسلام الحقيقي وليس الإسلام المحافظ الذي انتقده الخميني في سنواته الأخيرة[30].

وكما نرى مما سبق أن خاتمي فضَّل عدم رفض التقدم لمعرفة تلك القيم الغربية المعتمدة على موافقة الرغبات الفطرية المشابهة لرغبات الحيوانات، وبقدر اهتمامه الكبير بميول الشباب الإيراني نحو مثل هذه القيم، فقد شجع الشعب الإيراني على أن يجرؤ للتقدّم لمعرفة القيم الغربية، ليغدو محصناً ضدها ويكافح من أجل الوقوف بصرامة على أسس الإسلام الحقيقي، ولهذه الغاية اقترح حواراً بين الحضارات.

> إذا استطاع الناس أن يقفوا بثبات في ثقافاتهم وأديانهم وهوياتهم الخاصة بهم، فسيكون بإمكانهم المناقشة والتواصل مع الآخرين. وتساعد مثل هذه المناقشة والتواصل على تعزيز الثقافات ، لهذا نقترح حواراً بين الثقافات والحضارات المتعددة بدلاً من صراع الثقافات والحضارات.[31]

كما أشار أيضاً إلى فقدان الروحانية كأكبر قضية للحالة الإنسانية الراهنة، أو لحالة الحضارة المعاصرة الموجّهة من الغرب[32]، ووصف حضارةٍ جديدةٍ يجدر الكفاح من أجها:

> إن الحضارة الغربية هي نتاج إنساني أيضاً ولكنها (بحد ذاتها) ليست الحصيلة النهائية. ... وتواجه القيم الغربية طريقاً مسدوداً أمام قضايا شؤون الأسرة [المرافقة لتقدم الفردية] والتخريب البيئي وفصل المجتمع عن الأخلاق مما يوصلها إلى طريق مسدود[33]، ويدبّ الانحلال فيها ...فما يحتاجه الغرب الآن... هو مراجعة نفسه من وجهات نظر مختلفة[34]، ومن أجل إيجاد حضارة تتفوق على تلك الغربية، يجب أن يعود الإسلام إلى أصوله، كما عاد الغرب الحديث في بدايته للعصور الإغريقية الرومانية وإلى جذوره الدينية[35].

ومع ذلك فقد حدد خاتمي أن العودة إلى الأصول لا تدل على الرجوع إلى الماضي ورفض الحاضر ، ولكنها بالأحرى تكون من أجل اكتشاف جذور الهوية[36]، لقد بيّن أن التمسك بحزم بهوية الإسلام ساعد على الاستفادة من المزايا الحضارية للغرب دون التأثر به، ولهذا فإن تلك الإيجابيات للحضارة الأكثر تطوراً (للغرب) قد تفيد في إيجاد حضارةٍ جديدةٍ تلبّي كلاً من الاحتياجات المادية والروحية للإنسانية[37].

وبهذه الطريقة شرح خاتمي الحاجة لتحقيق مجتمع مدني مسلمٍ حيث يمكن أن يلعب الإسلام دوراً قيادياً في الحضارة الجديدة، وفي حين ميّز المجتمعَ المدنيَّ المسلم عن المجتمع الغربي مصراً على أن جوهر المجتمع المدني المسلم قد استقرَّ في المدينة المنورة ، فقد شدّد على أنه يجب الاستفادة من الإنجازات الإيجابية للمجتمع المدني الغربي[38].

إذاً كيف وصف خاتمي إيجاد المجتمع المدني؟ تلخص المقتبسات التالية من أحاديثه حججه كما يلي:

لا يتعارض حق الشعب في الحكم مع حق الله في الحكم (الحاكمية) ، بل إنّ لهما علاقة ذات ترتيب هرمي (أي لا يرتبط الاثنان بعلاقة تفرعيّة بل إن الأول يتبع الثاني) وهذا يدعمه الدستور الذي يحدد أن الحاكمية تبدأ مع الله الذي يقول بأن الناس يتحكمون بمصيرهم.... ويقرُّ الشعب بشرعية الحكم (الذي تنصّبه القوى التنفيذية والتشريعية) ويجب أن يكون تحت إشرافه، ولا يمكن لهذا أن يحدث أبداً حتى يمنح الناس حقهم في تقرير مصيرهم بشكل رسمي، ويُشكّل تنظيمٌ مدنيٌ يوصل إلى الحاكم آراءهم ومطالبهم، ويجب أن ينشئ الشعب مثل هذا التنظيم طوعاً ، وهذا هو "المجتمع المدني".... ويمكن أن يُصنع مثل هذا النظام الشعبي ليس فقط في نموذج تحقق في الغرب بل أيضاً في نماذج مختلفة لأنماط المجتمعات الأخرى ، إن المجتمع الإسلامي المدني هو مثالٌ لمجتمعاتٍ أخرى، ويمثّل على الأرجح تفرّداً يميزه عن بقية الأنظمة. (**أضاف الكاتب علامات الاقتباس هنا وأدناه للتشديد على الفكرة**).

إنه من الضروري أيضاً أن يتأصّل الدستور في المجتمع (الإيراني) الذي يضم 60 مليون نسمة بطرق تفكير مختلفة (منذ خلق الله البشر فإنهم مختلفون) ، وكما أن الأحكام ضرورية في لعبة كرة القدم التي تضم فقط 22 لاعباً، فإن الحياة المدنية تحتاج إلى أحكامٍ وقاعدةٍ يوافق عليها الشعب، وتؤلف مثل هذه الأحكام والقاعدة قانوناً يحدد الحقوق الأساسية في المجتمع، وبمعنى آخر الدستور، فالدستور يخدم في إقامة نظام اجتماعي وأمن.

وعلى الحكومة أن تؤمن "حرية الفكر والتعبير" (كأحد الحقوق المؤمَّنة) ، وتستعمل الحكومة النظام الإسلامي دون استثناء لإنشاء سلسلة من الأحكام الأخلاقية والدينية ، ولهذا تُحدّد حرية التعبير بمدى معين ولا يجب أن تخل بأسس الإسلام أو الحقوق العامة، وهذا لا يعني أن تتهم إحدى الجماعات الإيديولوجية جماعة أخرى بمعاداة الإسلام أو الزندقة، إن مثل هذا الإطار يجب أن يفسره القانون والجمعية الوطنية، والمهم هو "حكم القانون".

ويعطي الدستور حقوقاً حتى لأولئك الذين ينتمون لمذاهب إسلامية أخرى من غير الشيعة وللأديان الأخرى ، فإذا وافق أحدهم أن يتصرف ضمن الإطار القانوني كانت له الحقوق وضمنت له الحكومة أمنه، ولا يحق لأحد أن يخرق القانون، دون اعتبارٍ لمركزه أو دافعه ، فالقائد الأعلى (خامنئي) يعطي الشرعية لحكم القانون[39].

وتسلط هذه الإقتباسات الضوء على ثلاث نقاط: أولاً، طالب الخميني بمجتمع يطبق الشريعة الإسلامية، ولكن عرّف خاتمي القانون بمصطلحات "حكم القانون" التي لم يحدّدها الله أو الشريعة الإسلامية بل من خلال دستورٍ أو قرارات الجمعية الوطنية، أي قانون إيجابي يقره البشر، ويعتمد على مفهوم العقد الاجتماعي الغربي الحديث.

ثانياً: اتخذ خاتمي موقفاً سمح بحقوق غير المسلمين كامتداد لذلك القانون الإيجابي.

وفي نفس الوقت حزن على المجتمع الإيراني، ملاحظاً بأنه قد استخف بالقانون لأنه لم يعتمد على الرأي العام بل فُرض فرضا[40]، مع ذلك كانت هنالك أسبابٌ أخرى

من بينها أنه بينما لم يكن للشيعة صلةٌ بالسلطات الحاكمة، فقد جعلوا الشريعة الإسلامية تتناول أدق التفاصيل في الشؤون الفردية والخاصة ، ولكن لم يطوروها تماماً في المجالات الاجتماعية والعامة[41]، وكان السبب الآخر القصور التاريخي فإن الشيعة لم يبالوا ورفضوا شرعية السلطات الحاكمة القائمة وقوانينها، كما تمثل في المصادقة على التهرب الضريبي.

النقطة الثالثة : وهي أهم من السابقتين هي أن النقاشات المتتالية لخاتمي اعتمدت على مفهوم أن الناس يملكون حق تقرير مصيرهم، ويشرح هذا المفهوم كما يلي :

تكمن إحدى الفوارق الرئيسية بين الماضي والحاضر في موقف الكائنات البشرية حيال الحقوق والواجبات: فالناس في العصر الحاضر (أو الغرب الحديث) يؤمنون أن الكائنات البشرية تمتلك الحقوق، بينما افترض الناس في الماضي (أو الغرب في العصور الوسطى وإيران القابلة للمقارنة ثقافياً في العصر الحاضر) أن على معظم الناس واجبات ... فهل نعتقد أن أحداً ما يجب أن يصنع قرارات بالنيابة عن الناس ويجب على الجميع أن يطيعه؟ هل تعني ثورتنا العودة إلى عصر حُكِم به العالم الإسلامي لمدة 1200 سنة (بالاحتيال الذي أقام الدول بالقوة والإذلال)؟ أو هل تعني ابتكار فكرةٍ جديدةٍ (أن الكائنات البشرية تملك الحق في تقرير مصيرها)؟... إن الإسلام يؤكد بوضوح وجديّة على حق الناس في تقرير مصيرهم.... إن مجتمعنا يقبل تنوّع وجهات النظر وتفسيرات الإسلام ، ويؤمن البعض بأنه لا يسمح للناس بصنع قراراتٍ بأنفسهم ويحتاجون لشخصٍ ذي رتبة عليا وهو الوصي، وذلك الوصي لا يختاره الناس بل يختاره طرفٌ ثالثٌ ، حتى إنهم يقولون بأن الوصي الذي يختاره الله للناس يرشدهم بحرية (كما يرغب) ، ومع ذلك لم تكن هذه الرؤى ما أرادته الثورة الإسلامية، لأن النصّ والدستور الذي قبل به الشعب وآيات الله : الخميني وخامنئي (الذين كانوا قادة أيضاً) ينصّ على أن الشعب يقرر مصيره[42].

ولذلك اختتم خاتمي بأن النظام الإسلامي ونظام ولاية الفقيه قد أُقِرَّا باندماجهما في الدستور، وبمعنى آخر، بإرادة الشعب ، وقد وصف النظام الإسلامي كما يلي:

لذلك يعتمد النظام الإسلامي على إرادة الشعب، لقد تمت الموافقة على الدستور بالاعتماد على إرادة الشعب كما أقيمت التنظيمات الوطنية بالاعتماد على إرادة الشعب ، لقد أشار اسم الجمهورية الإسلامية الإيرانية (إدراج كلمة الإسلام في الاسم الرسمي للدولة) إلى أن شعبنا مصمّمٌ على إدارة الدولة بالاعتماد على القيم والمعايير الإسلامية[43].

وبالنسبة لنظام ولاية الفقيه كما يشرحه :

يمثل نظام ولاية الفقيه رؤية الخميني، ولكن ليس بالضرورة أن يؤيده جميع العلماء والفقهاء. ومع ذلك فهذه رؤية قد تم دمجها في الدستور ولن توجد بعد الآن رؤى فقهية متعددة أخرى، ولا تعني معارضة نظام ولاية الفقيه أنها ببساطة اتخاذ موقف ضد رؤية فقهية خاصة ولكنها تعني إلى حد ما رفض أسس نظام الدولة[44].

وعرّف الخميني الثورة في ولاية الفقيه بأنها استعادة ما يجب أن يكون الحكم عليه والذي انحرف منذ العهد الأموي، ومع ذلك فقد ركز خاتمي على حق الشعب في تقرير مصيره في تفسيره للثورة :

لقد خضع الشعب الإيراني لعدة قرون للحكم الفردي وعانى أيضاً في الـ150 سنة الماضية من حكم المستعمرين، وقد كان أهم إنجاز للثورة الإيرانية في إيران هو السماح للشعب بتقرير مصيره[45].

كما ويشرح خاتمي أهمية الثورة بمصطلحات التاريخ العالمي :

إن الثورة الإيرانية مهمة لأنها تجربة لمواءمة الدين مع العقل والسماء مع الأرض والروحانية مع الرخاء الدنيوي ، لقد آمن البشر لعدة قرون ومنذ فجر العصر الحديث بأن العقل يناقض الدين، ولقد اختاروا العقل والحرية والازدهار الدنيوي ومع ذلك، فإننا نكافح لنُثبت أنه طالما نحن متدينون فإننا قادرون على اتباع الحرية، مبدين احترامنا لحقوق الإنسان، بالإضافة لحق الشعب في تقرير مصيره، ومتمتعين بعالم دنيوي مزدهر ومتقدم[46].

ويمكننا أن نفسر الملاحظات السابقة لخاتمي كالتالي: تكمن أهمية الثورة الإيرانية في تاريخ العالم بإيجادها لحضارة جديدة تتلاءم مع المظاهر الإيجابية للحرية الغربية المعاصرة والعوامل المادية والدنيوية وحق الكائنات البشرية في تقرير أقدارها والروحانية (الفضيلة) التي تعوزها الحضارة المعاصرة للغرب ، ويشير هذا الشرح إلى فكرته في التغلب على الصراع بين الفكر السياسي للخميني وقيم التحررية الغربية من خلال حوار الحضارات لإيجاد حضارة جديدة .

2- الفروق بين المجتمع الإسلامي والمجتمع المدني الغربي

لقد أصدر المجتمع المدني الذي يؤيده خاتمي عدداً كبيراً من الكتب عن القضية في إيران. وكان أحدها(جامعه ديني ، جامعه مدني) أي "المجتمع الديني والمجتمع المدني" من تأليف "أحمد وزيري" نشره معهد الثقافة والفكر الإسلامي عام 1988م ،

ويضع هذا الكتاب الخطوط العامة للقيم الأساسية وخصائص المجتمع المتدين أو المجتمع المسلم:

1- الرؤية الإنسانية: يتألف الإنسان من الروح والجسد، وتؤول طبيعة الله إلى الروح، بينما يقود الجسد الإنسان ليكون أناني التفكير والاهتمام وجشعاً ، وتستقر هوية الإنسان في الروح، وليس الجسد إلا مجرد أداة ، وتعتمد سعادة الإنسان على تحقيق رغباته الروحية وكذلك على الإشباع الحكيم لرغباته وغرائزه الطبيعية.

2- الرؤية الأخلاقية : يُعتبَر الإنسان في الغرب الحديث أنه محور للقيم والأخلاق ، وبالتالي تُعتبر الأخلاقية خاصّة ونسبيّة وتنهض بالفردية ، وتعتبر الأخلاقية في المجتمع الديني في الإسلام بأنها غير مشروطة وموضوعيّة وسيدة الإنسان ، لذلك يرفض المجتمع الإسلامي المتدين الفردية الغربية.

3- رفض التعريف المنفعي للعقل: يعرّف الغرب الحديث العقل بأنه مجرد أداة لإشباع الرغبات والغرائز والاهتمامات المادية ، وعلى خلاف ذلك، يصف الإسلام العقل بأنه الهادي والسيد على رغبات الإنسان وغرائزه ، بالإضافة لذلك لم يحدّد الإسلام العقل كمصدرٍ فريدٍ لمعرفة الإنسان، بل أضاف الإلهام والمعرفة الصوفية كمصدرٍ لمعرفة الإنسان أيضاً.

4- المظهر الإيديولوجي : إن الإسلام يؤيد القدوة الراسخة والثابتة للكائن البشري والمجتمع المثالي -رغم أنه يمكن تعديلها- ويفرض على الكائنات البشرية اتباع سبيلٍ محددٍ نحو هذه النماذج.

5- توحيد الدين والدولة: لا يتطرّق الشرع الإسلامي للمجال الخاص للأفراد فحسب بل وينص أيضاً على المجتمع والسياسة والمجال العام ، بمعنى آخر، ينص على أن السعي وراء الكمال والسعادة في الجنة، لا يشمل التصرفات الفردية والشخصية فحسب بل ويشمل التفاعل الاجتماعي أيضاً ، وبالتالي يرفض المجتمع الإسلامي العلمانية التي تنفي الدين من عالم السياسة والمجتمع.

6- التسامي في الشرع الإسلامي : في الأشكال الأخرى للمجتمعات يجب أن يراعي التشريع الدستور ، وفي المجتمع الإسلامي يجب أن يراعي التشريع مبدأ الشريعة الإسلامية[47].

يبين الكتاب أن المجتمع الديني المسلم يمكنه بهذه الخصائص أن يتخطى المجتمع المدني في الغرب الحديث بما يتعلق بالتحكم بالسلطة السياسية، ومشاركة الشعب في السياسة وحرية الارتباط، رغم أنها تُعدَّل في المجتمع الإسلامي. والسؤال الآن في أي النقاط يتعارض هذان النموذجان للمجتمع؟ تزودنا قراءة الكتاب - بتبادربهذا السؤال في أذهاننا- بالنقاط التالية :

1- يمتاز المجتمع المدني الغربي الحديث بتكافل مختلف القيم والمعتقدات، ولكن مثل هذه الميزات غير مقبولة في المجتمع المتدين ذي القيمة أو المعتقد الواحد، حتى وإن تم قبولها يجب أن تبقى محدودة.

2- على الرغم من نظرة الإسلام إلى حقوق الإنسان بأنها منسجمة جزئياً مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إلا أن الإسلام يؤيد أيضاً الخضوع لإرادة الله : حق الله في سيادته على الكائنات البشرية أو واجبات الكائنات البشرية نحو الله ، وتبعاً

لهذا المفهوم فإنه لا يمكن منح الحقوق بالتساوي للمسلمين وغير المسلمين في المجتمع الإسلامي.

3- ينقسم المجتمع المدني إلى مجال عام ومجال خاص، ويسعى إلى توسيع المجال الخاص (عالم الحرية) إلى ذروته من خلال إقامة الحكومة الصغرى ، كما أنه يتبنى موقفاً حيادياً تجاه الدين في كل من المجال العام والخاص ، ولكن المجتمع الإسلامي لا يقدم تمييزاً واضحاً بين المجالين العام والخاص، ويرسخ الرقي الروحي للكائنات البشرية والتحكم بالقيم الدينية أو الأخلاقية كغاياتٍ مهمةٍ[48].

3- الحجج المضادة لخاتمي وخصائص النزاعات

ربما لا يرى خاتمي الذي يؤيد مجتمعاً مدنياً خاصّاً بالإسلام أي حاجة لحل كل تناقض ونزاع مع المجتمع المدني في الغرب ، والأمر الأهم بالنسبة له هو حق الشعب في تقرير مصيره، ويواجه في هذا الصدد مقاومة شرسة من الحزب المحافظ من كتلة المتدينين ، وتناحر حزبين رئيسيين بعد الثورة الإيرانية هما الحزب المحافظ والحزب الإصلاح ، وقد كان خاتمي عضواً في الحزب الإصلاحي وواجه مقاومة شديدة من قبل المحافظين، وعلى سبيل المثال، يدحض مصباح يزدي المحافظ المتشدّد مقدمة خاتمي الأساسية بأن الشعب يجب أن يقرر مصيره بقوله:

> وبغض النظر سواء قبل الناس أم لا ، فالحقيقة هي أن محمداً لم يختاره الله نزولاً على طلب الناس، بل اختاره ليكون نبياً.... وقد انتقى الله الأئمة الاثنا عشرة أيضاً، وواجب الشعب في هذه الحالة أن يقبل حكمهم.
> وهذا صحيح أيضاً في العصر الحاضر لغيبة الإمام ، فالله هو الذي ولّى حكم الفقيه المسلم وأقر بشرعيته الإمام المختفي ، ولا دور للشعب فيما يتعلق بصحة الحكم ولكن إمكانية مثل هذا الحكم تعتمد على قبول الشعب.
> ولا دور للشعب أيضاً في انتخاب فردٍ محددٍ من بين الفقهاء المسلمين (كقائد) إن الشعب "يجد ويعرف" الفقيه المؤهل ولكن "وجوده ومعرفته" لا يؤديان إلى الإقرار بشرعية حكمه ، وهذا يشبه رؤية القمر الجديد، من أجل الإقرار بشرعية بداية شهر رمضان، فهذا لا يكون عن طريق إبصارنا للقمر الجديد بل عن طريق بروزه للعيان.
> إن للشعب حقاً في قبول أو رفض هذا الحكم ، ولكن يجب أن يقبله كأمرٍ مسلّمٍ به.

ويبحث أيضاً العلاقة بين سلطة الفقهاء والدستور:

> ليس لسلطة الفقيه المسلم القائد أفضلية على وصايا الله والشريعة الإسلامية ولكنها تسود على الدستور، وبالتالي يُعتمد الدستور، ليس لأن أغلبية الشعب قد قبلته بل لأن الفقيه المسلم الذي يرأس الدولة قد وافق عليه[49].

ويبين مصباح يزدي بعبارة أخرى أن الشعب يستطيع أن يختار بين أن يقبل حكم الفقيه المسلم (ولاية الفقيه) أو لا يقبله، ولكن لا تعتمد شرعية ذلك الحكم على قبولهم.

ويصف كتاب (نظامي سياسي اسلام) أي "النظام السياسي الإسلامي" الذي نشرته إحدى المنظمات التي يديرها مصباح يزدي (مؤسسه آموزش وبزوهشكي إمام خميني) وهي "مؤسسة الإمام الخميني للتعليم والبحث العلمي" ما يلي:

> يدرك الإسلام (الشيعي) أن الحكم يتطلب موافقة الشعب. ولكن ما يدعو للتساؤل هو ما إذا كان ذلك يكفي للإقرار بشرعية الحكم ، إذ لا يعتبر الإسلام رضا الشعب إقراراً بالشرعية، إن موافقة الشعب أمر ضروري لإيجاد الحكم ولكنها غير كافية للإقرار بشرعيته، وكما يقال إن موافقة الشعب هي الجسد، بينما تأتي الروح أو الإقرار بالشرعية من خلال مباركة الله....وقد نشأت شرعية الحاكمية من عند الله ، بينما لا يلعب الشعب دوراً في إقرار الحكم بل في إيجاده[50].

تتعارض تلك الرؤى مع موقف خاتمي المؤيد لحق الشعب بتقرير مصيره لأن ولاية الفقيه صحيحة بمباركة قبول الشعب لها كدستور لهم.

ولتوضيح العلاقة بين المادة والموضوع، شبه الفارابي المادة بالخشب الذي يستخدم لصناعة السرير وشبه الموضوع بالسرير نفسه، مبيناً أن المادة موجودة لمصلحة الرعية[51]، ويظهر المحافظون ليقولوا بأن الشعب يمثل المادة في هذه العلاقة.

وكما في الصراع بين الفكر السياسي للخميني والغرب الحديث، يجب أن نعيد التأكيد على الخصائص المشتركة للخط الأمامي للصراع في إيران مع الصراع بين التحررية والشمولية في الغرب وكذلك بين العصور الوسطى والعصر الحديث.

خاتمة

في زمن الثورة الإيرانية عام 1979م عمل التطور التاريخي للغرب كعدسةٍ تمّ بواسطتها فهم تاريخ العالم ، لقد كان يعتقد بشكلٍ حتمي أن الثورة وإقامة بلدٍ جديدٍ يعتمدان في وجودهما على الفكر السياسي الغربي، إذاً لقد كانت الثورة الإسلامية وفلسفتها السياسية اللاغربية والمعتمدة على الإسلام وراء مدى إدراك معظم المراقبين وارتباكهم في حينهِ، وبالفعل، كان هناك منذ بداية العهد الحديث والتوسع العالمي للغرب، ميل متزايد على إقامة أمم ومجتمعات - لا غربية - على الفكر السياسي الغربي وقيمه، سواء كان رأسمالياً أو اشتراكياً، وهو موقفٌ يتمتع بقبولٍ عالمي ، فلم تكن إيران مستثناةً من سيطرة الولايات المتحدة، وكان الشاه البهلوي يتقدم بشكل ثابت نحو الحداثة أو التغريب خصوصاً خلال الفترة التي امتدت من التأييد الأمريكي للانقلاب ضدَّ مصدَّق عام 1953م وحتّى الثورة الإيرانية ، ولكن الثورة الإيرانية مثّلت تحدياً للموقف المقبول عالمياً في وجود هدف للبلدان اللاغربية

في تكوين أمّةٍ أو مجتمع، وكان هذا الأمر نوع من الحداثة التي كانت معادلة للتغريب ومؤيدةً لفلسفة الإسلام بدلاً من الغرب.

وفي ما يتعلق بهذا الشأن كانت الثورة تاريخية، من ناحية ثانية، ولكن بسبب أنها ثورةٌ ذات صدى تاريخي فقد واجهت إيران صعوبات داخلية وخارجية ، وبالإضافة لذلك، فإن حقيقة فلسفة الثورة المتجسّدة في المعتقدات الإيرانية للشيعة الاثناعشرية - على سبيل المثال هو بمثابة انتصار الأصولي على الأخباري ضمن فكر الشيعة الاثناعشرية من أواخر القرن الثامن عشر الميلادي حتى بداية القرن التاسع عشر الميلادي - فإن ذلك قد حدَّ تلقائياً من أثر تلك المدرسة التي تسيطر على العالم الإسلامي ذي الاتجاه السني ، في هذه الأثناء، لا يمكن إنكار أن الثورة قد أثرت في الشعوب الأخرى في العالم الإسلامي، وإن كان بشكل غير مباشر، وأثارت وعي المسلمين من خلال القضية الفلسطينية مثلاً، وقد حرك هذا أيضاً سياسة الولايات المتحدة تجاه أمن إسرائيل: فضغطت الولايات المتحدة الأمريكية على إيران وأظهرت العداء لها بضمها إلى "محور الشر" في بداية عام 2002.

هل كانت الثورة الإيرانية التي تحدَّت الرأي العام العالمي المرتكز على الغرب حدثاً مهماً حديثاً في تاريخ العالم؟ أم أنها لم تكن سوى جدول بسيط في السيل الرئيسي؟ يجب علينا أن لا نجيب عن هذين السؤالين بتسرّع.

افترض البروفيسور صموئيل هنتينغتون (Samuel P. Huntington) من جامعة هارفرد (Harvard University) في مقالته عام 1993م حول صدام الحضارات، أنه نتيجة لنهاية الحرب الباردة يمكن أن تكون الصراعات بين حضارات العالم المتنوعة حتمية وخصوصاً بين الحضارة الغربية وتركيبة الحضارات الإسلامية والكونفوشيوسية ، لقد كان لهذه الأطروحة صدى عالمي، وقد ذكرت الهجمات الإرهابية والمتزامنة والمباغتة في الحادي عشر من أيلول 2001م العديد من الناس بها.

ومن وجهة نظر مختلفة، فإن بحث البروفيسور هنتينغتون (Huntington) عن الصدام بين الحضارة الغربية والإسلام أو حضاراتٍ أخرى ربما يعكس إدراكه الحسي الحاد لنسبية الرأي العام العالمي المرتكز على الغرب الذي برز في هذه التحديات.

لقد تجرأ خاتمي على تقدير التباين وتأييد الحوار بين الرؤى المختلفة، قائلاً بأن الله خلق الكائنات البشرية ليكونوا مختلفين، وأن الاختلاف في الرؤى يعزز كل واحدة ويحدث التحسينات، كما أنه طبق بحثه بشكل واسع على المجتمع الدولي بهدف اقتراح حوار بين الحضارات المختلفة، وقد تبنت الأمم المتحدة هذا الاقتراح واختارت عام 2001م أول سنة في القرن الحادي والعشرين ليكون سنة للحوار بين الحضارات ، تذكرنا هذه الفكرة ببحث ميل (J.S. Mill) في مجلة "عن الحرية" (On liberty) بأن التنوع يجلب التحسين وهو مفهوم أساسي للتحررية وتسانده المجتمعات التحررية ، ومع ذلك فإن هذا المفهوم محدودٌ في التنوع بين الأفراد ضمن البلد الواحد، ولا يصلح للمجتمع الدولي الذي يتألف من العديد من الأمم، وعلى سبيل المثال، تطبق الولايات المتحدة دبلوماسية حقوق الإنسان التي تؤيد نواة

القيم التحررية أو حقوق الإنسان، على تلك الأمم كما لو أنها تمتلك قيماً مختلفة عنها، في حين أنها تسعى لموازنة اهتماماتها الدولية ، بالإضافة لذلك فإن الولايات المتحدة في استخدامها للقوة العسكرية كما فعلت في حرب العراق فإنها تفرض قيمها في جميع أنحاء العالم، وبمعنى آخر، إن مبدأ التعايش والاحترام المتبادل لمختلف الرؤى والقيم غير مقبول بالضرورة وغير مضمون في المجتمع الدولي الذي لا يتألف من الأفراد بل من الأمم ، وهذه الحقيقة يمكن أن تُثار كموضوع هنا.

الحواشي والتعليقات

1- هذه المقتبسات مأخوذة من تعليقات الباحث التي كتبها لترجمته لكتاب آية الله الحميني (ولايت فقيه وجهاد أكبر) الذي صدر عن دار هيئيبونشا للنشر في طوكيو بعنوان (نظام الحكم في الإسلام والجهاد الأكبر لآية الله الخميني) سنة 2003م

2- محمد مهدي نادري قمي : نگاهء گذاره بنظريه ولايت فقيه بر گرفته از مباحث استاذ محمد تقي مصباح يزدي قم انتشارات آموزش وپزوهشي امام خميني 2000م ص 79-81

3- محسن كديور ، نظريهءهاي دولت در فقه شيعه تهران نشر نو 1997م ص 108

4- محمد مهدي نادري قمي نگاه گذاره به نظريه ولايت فقيه ... ص 115-119

5- Vanessa Martin, *Creating an Islamic State: Khomeini and the Making of a New Iran,* London/New York, I. B. Tauris Publishers, 2000, pp. 32, 34-35.

6-حميد طالب زاده ، آشنائي با فلسفه اسلامي تهران وزارت آموزش وبرورش 1997م ص 49-56

7- Abū Nasr al-Fārābī, *Principles of the Views of the Citizens of the Best State,* translated by Masataka Takeshita, in *Isuramu Tetsugaku, Chusei Shiso Gentenshusei 11* (Islamic Philosophy—Collected Original Texts of Medieval Thinking, Vol. 11), translated by The Institute of Medieval Thought, Sophia University, Masataka Takeshita, ed. (Tokyo: Heibonsha Limited, Publishers, 2000), p.131

8- For example, Vanessa Martin, *Creating an Islamic State*

9- يجب أن نأخذ في الاعتبار الفرق بين النبي والإمام

10- A summary of Yasunobu Fujiwara, *Jiyushugi-no Saikento* (Reconsidering Liberalism), Iwanami Shinsho (Iwanami Shoten Publishers, 1999), pp.55–62.

11- Shoji Yoshizaki, *Riberarizumu—Kono Jiyu no Kiro* (Liberalism—Crossroads of Individual Freedom); *Shirizu Gendai Hihan-no Tetsugaku* (Philosophical Critique of the Present) (Aoki Shoten Publishing, Co., Ltd., 1998), pp.10–11.

12- Seyyed Mohammad Khātamī, "Tradition, Modernity, and Development," *Islam, Liberty and Development*, Binghamton, The Institute of Global Cultural Studies Binghamton University, 1998, pp. 21-22.

13- Keishi Saeki, *Amerikanizumu-no Shuen—Shibikku Riberarizumu Seishin-no Saihakken-he* (The Consummation of Americanism—Toward Discovering the Spirit of Civic Liberalism) (TBS. Britannica Co., Ltd., 1993), pp.232–242.

14 – احمد واعظي ، جامع ديني جامع مدني بزهشگاي فرهنگ با انديشه اسلامي 1998م ص 94-95

15- Muhammad Ali Shomali, *Self-Knowledge*, Tehran, International Publishing, 1996, pp. 14, 56, 63, 48. وقد احتج الفارابي على القول بأن الإنسان يستطيع أن يصل إلى غاية السعادة من خلال ممارسة تنقية الروح دون اعتماده على العالم المادي وأن الروح خالدة إلى الأبد بعد فناء الجسم

16- المقتبسات من كتاب جهاد اكبر يا مبارزه با نفس

17- ولايت فقيه (حكومت اسلامي) ط 9 نهران مؤسسه تنظيم و نشر آثار امام خميني 1999م ص 21

18 – امام خميني ، وصيت نامه سياسي الهي تهران مؤسسه تنظيم ونشر آثار امام خميني 1989م ص 12-13

19 - مقتبس من فرهنك رجائي انظر *Islamic Values and World View, Khomeyni on Man,* , *the State and International Politics*, Vol. 8, London: University Press of America, Inc. 1983. p. 49.

20 - Yasaka Takagi, Sanji Suenobu, Toshiyoshi Miyazawa, eds., *Jinken Sengenshu* (Declarations of Human Rights) (Iwanami Bunko, Iwanami Shoten Publishers), p.114.

21 - Quotations about John Lock and the U.S. Declaration of Independence are from: Mitsunori Fukada, *Gendai Jinkenron—Jinken-no Fuhensei to Fukajosei Hotetsugaku Sosho 8* (On Human Rights in the Present—Universality and Inalienability of Human Rights. Collected Texts on the Philosophy of Law, Vol.8) (Koubundou Publishers Inc., 2000), pp.55–56.

22- *ibid.* pp.21–24 (writer's summary).

23 – *ibid.* pp.62–63.

24 – *ibid.* pp.45–52.

25- Takeshi Sasaki, *Puraton-no Jubaku* (The Spell of Plato) (Kodansha, Ltd., 2000), pp.147–166.

26- . Sasaki, pp.249–266, and K. R. Popper, *The Open Society and its Enemies, Vol. 1: The Spell of Plato* (Mirai-sha Publishers, 1980), pp.36–70, 97.

27- امام خميني ، وصيت نامه سياسي الهي س 6-7

28- تعرضت ايران للغزو من قبل العراق ، لكن ظروف الحرب تحولت لصالح إيران بدءا من عام 1982م ، وبدأت إيران غزو العراق ، ونتيجة لذلك ظهرت داخل ابران آراء تنتقد الخميني لاستمراره في الخرب في إشارة إلى أن حق الجهاد الأكبر للدفاع محفوظ عند ممثلي الإمام الخميني أو علماء الإسلام وأن حق الجهاد الأكبر للغزو محفوظ عند الإمام الغائب وحده فرد الإمام الخميني على انتقادهم بقوله إن غاية الحرب هي الدفاع عن الإسلام ، وليس عن أراضي إيران .

29- مثلما ورد في كتاب العقد الاجتماعي للفيلسوف الفرنسي المعروف جان جاك روسو وهو أن لكل مواطن في الجمهورية حق التصرف في أن يفعل ما يشاء طالما لا يسبب أذى للآخرين

30 – سيد محمد خاتمي ، بيمه موج تهران مؤسسهء شيمائ جوان 1997م ص 134- 167

31 – سيد محمد خاتمي اسلام روحانيات وانقلاب اسلامي تهران انتشارات طرح نو 2000م ص 189-195

32- سيد محمد خاتمي ، گفتگوي تمدن ها تهران انتشارات طرح نو 2001م ص 74

33- سيد محمد خاتمي "Tradition, Modernity and Development," *Islam, Liberty and Development*, Binghamton: The Institute of Global Cultural Studies Binghamton University, 1998, pp.17-37.

34 – سيد محمد خاتمي , *Dialogue among Civilizations*, translated by Jiro Hirano (Kyodo News, 2001), p.30.

35- سيد محمد خاتمي "Tradition, Modernity and Development," • • pp.17-37.

36- سيد محمد خاتمي اسلامي روحانيات وانقلاب اسلامي تهران انتشارات طرح نو 2000م ص 149

37- سيد محمد خاتمي بيمه موج ... ص 192

38- Khātamī's speech at the Organization of Islamic Conferences on Dec. 9, 1997 , 2002, 3, 5.)http://www.persia.org/khatami/s_speech_farsi.html(

39 – سيد محمد خاتمي ، توسعه سياسي توسعه اقتصادي با امنيت سال نخست جلد اول تهران انتشارات طرح نو 2000م ص 41-51 و ص 55-66 ايضا اسلامي روحانيات وانقلاب اسلامي ص 163-172

40 – سيد محمد خاتمي توسعه سياسي ... ص 41-51

41- محسن كديور ، نظريه هاي دولت در فقه سياسي شيعه تهران نشر نئي 1997 ص 9-10

42- سيد محمد خاتمي توسعه سياسي ... ص 83-94

43- سيد محمد خاتمي ، اسلام روحانيات ...ص 196-200

44- *ibid.*, pp.163-172.

45- *ibid.*, pp.196-200

46- *ibid.*, pp.189-195.

47- احمد واعظي جامعه ديني جامعه مدني ص 93-108

48- *ibid.*, pp.93-108, 110-111, 122-123.

49- محمد مهدي نادري قمي نگاه گذاره به نظريه ولايت فقيه بر گرفته از مباحثه استاذ محمد تقي مصباح يزدي ص 56 وص 61-62 وص 71-74 و ص 118

50 – محمد جواد نوروزي ، نظام سياسي اسلام انتشارات مؤسسه آموزش وپژوهشي امام خميني قم 2002م ص 149- 150

51 Abū Nasr al-Fārābī, *Principles of the Views of the Citizens of the Best State*, translated by Masataka Takeshita, in *Isuramu Tetsugaku, Chusei Shiso Gentenshusei 11* (Islamic Philosophy—Collected Original Texts of Medieval Thought, Vol. 11), translated by The Institute of Medieval Thought, Sophia University, Masataka Takeshita, ed. (Tokyo: Heibonsha Limited, Publishers, 2000), p. 86.